Route Educational and Social Science Journal *ISSN: 2148-5518*

Volume 5(3),), March 2018

Article History

Received/Geliş	*Accepted/ Kabul*	*Available Online/Yayınlanma*
11 /12/2017	*27 /01/2018*	*1/3/2018*

دور الاستثمار في التعليم العالي في النهوض الأكاديمي والاجتماعي والحضاري للمجتمع

أ.د. عمر محمد عبد الله الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية ونائب عميد كلية الأميرة عالية الجامعية

جامعة البلقاء التطبيقية– الأردن

الملخص

هدفت الدراسة إلى تأكيد أهمية الاستثمار في التعليم العالي، وأثر ذلك في تقديم مخرجات تعليمية قادرة على الإيفاء بمتطلبات التنمية في المجتمع، وتطوير المؤسسات التعليمية في المجتمع بما يسهم في زيادة المعرفة، وتوظيفها بما يخدم عملية التنمية، ويدفع عجلة الاقتصاد قدماً، والكشف عن دور الاستثمار في التعليم العالي في النهوض بالتنمية، والاقتصاد، والوعي الثقافي لأفراد المجتمع، وعرض الفوائد، والمزايا التي يمكن للإنسان تحقيقها من التعليم، وبيّنت الدراسة العوامل التي أدت إلى اعتبار التعليم استثماراً في رأس المال البشري، وعرضت الدراسة للعوامل الداخلية، والخارجية المؤثرة في الإنفاق على التعليم، وعوائد الاستثمار في التعليم، وقياس العائد من الاستثمار في التعليم، وصعوبات ومعوقات خطط الاستثمار في التعليم، وانتهت الدراسة بعددٍ من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في التعليم، التعليم العالي، العائد من الاستثمار، التنمية

The Role of Investment in Higher Education in the Academic, Social, and Cultural Advancement of Society

Professor Omar Alkharabsheh

Abstract

The study aims to emphasize the importance of investment in higher education and its impact on the provision of educational outcomes capable of meeting the requirements of development in society and educational institutions to contribute to increase knowledge and employ them to serve the development process and push the economy forward. Also, the study explores the role of investment in higher education in promoting development,

economy, cultural awareness of the members of society, and the presentation of the benefit a person can achieve from education. Moreover, the study shows the factors that led to the consideration of education as an investment in human capital. In addition, the study presents the internal and external factors affecting the spending on education, the return on investment in education, the measurement of return on investment in education as well as the difficulties and obstacles of investment plans in education. Finally, the study concludes with a number of recommendations.

Key words: Investment in education, higher education, return on investment, development.

المقدمة:

يعد الاستثمار في الإنسان من أهم الاستثمارات التي تؤدي دوراً رئيساً في تطوير، ونمو عملية التنمية الاقتصادية، كون القوى البشرية هي القوى المحركة للإنتاج، وأداته، فضلاً عن كونها المحرك الفاعل للتنمية الشاملة، وعليه كان لا بد من توافر القوى البشرية اللازمة، والمؤهلة لوضع الخطط، وتنفيذ مشاريع التنمية، وبرامجها، ويؤكد الاقتصاديون أهمية الاستثمار في التعليم، وخلصت دراساتهم، وأبحاثهم إلى أن التعليم العالي يسهم بطريقة، أو بأخرى في التطور، والنمو الاقتصادي، والاجتماعي فضلا عن زيادة الدخل القومي والوطني، من خلال رفع الكفاءة للأيدي العاملة، كما ثبت أن الاستثمار في التعليم من شأنه التأثير في النمو الاجتماعي، والسياسي للدول، فكان نمو المجتمعات، وتطورها، مرتبطان إيجابا بمدى القدرة على إعداد الموارد البشرية، وتنميتها.

وكان يقاس مدى التقدم من خلافه في المجتمعات بالقدرة على زيادة ، ومدى توافر الثروات، ونمو المداخيل، لكن أدرك القائمون على التنمية البشرية من الاقتصاديين، والسياسيين، وغيرهم وجود جوانب أخرى للتقدم غير الزيادة العددية للثروة التراكمية، أو مستويات الدخل المتحصلة، إلى جوانب كيفية لنوعية الحياة، منها معدلات الحياة، ومستوى التعليم، وأن التنمية لا تقتصر على الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك إلى الأجيال اللاحقة على قاعدة (غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون)، فالبلاد الغنية بمواردها الطبيعية، ولم تعمل على بناء الموارد البشرية عجزت عن تحقيق التنمية المنشودة، على عكس البلدان الفقيرة بثرواتها الطبيعية، لكنها استثمرت بالإنسان، فأصبحت من الدول الأكثر تقدما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مؤمنة أن الإنسان هو المبتكر، والمبدع، والصانع، والمفكر، والقائد، والمبادر، ولما كانت التنمية غايتها الإنسان، وموجهة لخدمته، إلا أنها لن تتحقق إلا بوجوده، والاستفادة من خبراته، ومعارفه فهو غاية التنمية ووسيلتها[1].

ويعد الإنسان العنصر الرئيس للإنتاج، والقوة المحركة له، ويتوقف مستوى تقدم الأمم، وازدهارها ونموها على ما تملكه من موارد، وقوى بشرية مؤثّرة وفاعلة، فسعت الدول إلى الاهتمام بالإنسان، والاستثمار به من خلال التعليم، ويرى بيتر دركر (Peter Drucker) عالم الإدارة الأمريكي المشهور أنه مع نهاية العقد الثالث من القرن الحالي سوف يمتلك (40%) من القوى العاملة في العالم المعرفة، وسماهم تقنيو المعرفة

1- التعليم العالي في عصر المعرفة(التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل)، سعيد بن حمد الربيعي، (2008)، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع)، ص 223.

حيث أن عملهم اليدوي يعتمد بشكلٍ رئيسٍ على قدراتهم العقلية، وما اكتسبوه من معرفة من خلال التعليم النظامي الذي تعرضوا له، وقد استثمرت دول مثل: ماليزيا، والهند، وهونج كونغ، وسنغافورة في القوى العاملة المتعلمة في مؤسسات التعليم العالي، فحصلت على عوائد مضمونة على المدى المتوسط والبعيد، كون الإنسان، أو العنصر البشري هو العنصر الوحيد من عناصر غير القابل للاستنساخ، أو التقليد[2].

مشكلة الدراسة:

ينظر للاستثمار في التعليم على أنه استثمارٌ في تنمية الإنسان اقتصادياً، واجتماعياً، كما أن كلَّ فردٍ يستطيع التمتع بالدخل، أو التكوين العلمي المرتبط طردياً وإيجابياً مع مخرجات ذلك التكوين، كما يمكنه الحصول على عائدٍ مضاعفٍ لما قام باستثماره في تعليمه، وتمتد الآثار الإيجابية للتعليم، وتتوسع لتشمل المكتسبات، والمزايا المستقبلية في مختلف مجالات التنمية، وميادينها الحالية، والمستقبلية، وهو ما يطلق عليه بمضاعف الاستثمار، ولا بد من مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين فئات المجتمع جميعها، وقد أشارت تقارير اليونسكو إلى وجود علاقةٍ ارتباطيةٍ إيجابيةٍ بين الاستثمار في التعليم، والنمو الاقتصادي العالمي، ويؤكد البنك الدولي دور التعليم في تحقيق عوائد ذات أهميةٍ مُضاعفةٍ للمجتمعات الإنسانية كون التعليم أحد العناصر الأساسية التي تحقق التنمية المستدامة[3].

وقد اهتم التربويون بموضوع تمويل التربية، والاستثمار في التعليم، لارتباط ذلك بفكرة الاستثمار البشري، فدرسوا العلاقة بين التربية، وتوزيع الدخل، والعلاقة بين انتشار التربية، والتنمية في رأس المال البشري، ومعظم عمل التربية من وجهة نظر الاقتصاديين ينصب في تحسين الطاقة الاقتصادية للمجتمع، حيث تزود التربية الأفراد بمعلوماتٍ، ومهاراتٍ تشكل معارف ضرورية، أو حتمية، تمكّنهم من القيام بأعمالٍ محددةٍ، أو معروفةٍ، وعليه تعد العملية التعليمية ممهدة لعملية التثقيف، وأبعادها المختلفة[4].

كما يقوم الدور الرئيس للتعليم العالي على إعداد الخريجين، وتمكينهم من العمل في مجتمعاتهم، مما يسهم في تحسن الأداء الاقتصادي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب، والإقبال على التعليم العالي، بسبب توافر فرص عمل، وإتاحة المجال للتطور المهني، ويسهم التعليم العالي بدوره في عملية التطوير الاقتصادي من خلال تدريب الطلبة، وتزويدهم بالخبرات، والمعارف، والكفايات الضرورية بما ينعكس على مصلحة المجتمع، وتقوم على مؤسسات التعليم العالي مسؤوليات جسام في التطوير كونه مطالب بالتجاوب مع الحاجات الاجتماعية، والتوقعات المستقبلية، والتقنيات الحديثة، وإحداث تغييرات في برامج التدريب، وتعليم المهارات وتطوير ظروف العمل، كما أن زيادة النمو الاقتصادي، والتطوير التقني، رتّبا على مؤسسات التعليم العالي ضرورة الاستجابة، والاستثمار في التعليم العالي، وإيجاد برامج تعليمية

2 – المرجع السابق، ص ص 224-225.

3– "مفهوم الاستثمار في التعليم العالي"، يوسف الزلزلة، (2012)، ، ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر التربوي الثاني: الاستثمار في التعليم العالي، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، بيروت– لبنان ، 31 أيار 2011، ط1، 2012، ص ص 25-28

4– اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، فاروق عبده فلية، (2003)، الطبعة الأولى، (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة). ص ص 52-58.

تتناسب واحتياجات المجتمع وتطوره[5]. وعليه جاءت هذه الدراسة للكشف عن دور الاستثمار في التعليم العالي في النهوض بالتنمية والاقتصاد والوعي الثقافي لأفراد المجتمع.

أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من دور المؤسسات التربوية عموماً، والتعليم العالي بشكلٍ خاصٍ في تطور المجتمع ورقيه، وانعكاس ذلك على مختلف قطاعات المجتمع الثقافية، والاجتماعية، والتنموية، والاقتصادية، والسياسية، وتحقيق حالة من الرقي العلمي، والحضاري في المجتمع من خلال الاستثمار في التعليم العالي.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تأكيد أهمية الاستثمار في التعليم العالي، وأثر ذلك في تقديم مخرجاتٍ تعليميةٍ قادرةٍ على الإيفاء بمتطلبات التنمية في المجتمع، وتطوير المؤسسات التعليمية في المجتمع بما يسهم في زيادة المعرفة، وتوظيفها بما يخدم عملية التنمية، ويدفع عجلة الاقتصاد قدماً.

وأكد ادم سميث في كتابه (ثروة الامم) (The Wealth of Nations) الصادر عام (1776)م أهمية التعليم، ونظر إليه على أنه المجال الذي من شأنه منع الفساد بين العاملين، وسيسهم بشكلٍ فعالٍ في الاستقرار الاقتصادي، والسياسي للمجتمع، كما أشار الاقتصادي (الفرد مارشال A. Marshal) إلى القيمة الاقتصادية للتعليم، وأضاف أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يستثمر في البشر[6].

وقد أشار تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، درس نواتج التعليم في أربع عشرة دولة إلى أن هذه النواتج تعد مؤشراً مركباً للنتاجات التعليمية لدمج النتاجات، والإنجازات في مجالات إمكانية الحصول، والمساواة، والنوعية، والكفاءة في تقديم التعليم للجميع، في المراحل المختلفة إلى حصول كل من : لبنان، والأردن، ومصر، وتونس، على الترتيب، على مراحل متقدمة مقارنة باليمن، والعراق، والمغرب، وجيبوتي، في حين كانت باقي الدول في الوسط بين المجموعتين، وعند دراسة الفروق في معدلات التعليم العالي فقد تبين وجود فروق بين أفضل البلدان أداءً في هذا المؤشر وهي الأردن، والكويت، على التوالي، وأدنى أداء جيبوتي، واليمن، والعراق، والمغرب، على التوالي في حين كان أداء كل من تونس ولبنان وإيران ومصر والضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين المحتلة، والجزائر، على التوالي متوسطا[7].

5 -"دور التعليم العالي في التطوير الاقتصادي"، يوسف حازمه، (1986)، ورقة عمل منشورة مقدمة إلى : اللقاء العلمي الأول: دور التعليم العالي والتكنولوجي في الانعاش الاقتصادي 10-12 تشرين ثاني 1986، الخليل: رابطة الجامعيين وجامعة جنوب كاليفورنيا، ص ص 77-78.

6 -"الاستثمار في رأس المال البشري"، منى جاسم الزايد (2012)، ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد في معهد الإدارة العامة - الرياض،10-12 ديسمبر 2012، http://dr-alameri.com/wp-content/uploads/2015/0 ص ص 930-931.

7 -.محمد يحي الرفيق، (2010) مرجع سبق ذكره.ص 13.

وشهدت الألفية الثالثة ظهور مستثمرين جدد في قطاع التعليم العالي، مستفيدين من تحرير التجارة في المجال الخدمي، وتضمين التعليم في اتفاقية الجاتس، بحيث لم يعد الاستثمار في التعليم العالي حكراً على الاستثمار المحلي في الدول، بل تعدى ذلك إلى الاستثمار العالمي والدولي، وأدى ذلك إلى تغيرٍ ملحوظٍ في رسالة مؤسسات التعليم العالي، حيث تغيرت من جامعاتٍ تبحث، وترنو إلى التفوق الأكاديمي، والحصول على مكانةٍ مرموقةٍ بين مؤسسات التعليم العالي المنافسة، إلى جامعات تجارية هدفها تحقيق ربحية جيدة، حتى أن بعض الدول زادت نسبة أعداد الطلبة في التعليم العالي الخاص إلى مجموع الطلبة الملتحقين في التعليم العالي عن النصف، ومثال ذلك: بريطانيا، واليابان، وكوريا، وهولندا، وبلجيكا، ولكسمبورغ، والفلبين.

الاستثمار في التعليم:

عند التطرق للحديث حول مفهوم الاستثمار في التعليم، يظهر السؤال الكبير الذي مفاده: ما الفائدة، أو الفوائد، والمزايا التي يمكن للإنسان تحقيقها من التعليم؟، وما الثمن الذي عليه دفعه مقابل الفوائد، والمزايا التي يمكن أن يحققها من خلال التعليم؟ وهذا يقود إلى تحليل الكلفة والعائد (Cost & Benefit) من التعليم، فإذا ما كانت القيمة الحالية للمنفعة تساوي أو تزيد عن الثمن المدفوع، فمعنى ذلك أن الاستثمار جيد، والعكس صحيح، وإذا ما طبق مفهوم الاستثمار على الإنسان فإن المنفعة ترتبط بشكلٍ رئيسٍ في الزيادة الانتاجية للشخص المتعلم عند حصوله على شهادة ما، أو درجة علمية معينة، بحيث يكتسب مهارات جديدة في مجال عمله[8].

كانت النظرة الاقتصادية القديمة للتعليم على أنه مجرد خدمةٍ مجانيةٍ تقدم للفرد دون توقع، أو انتظار أي عائدٍ منها، فكان التعامل مع التعليم على أنه مجرد استهلاكٍ، ولا عائد مجزي منه، في حين كان ينظر إلى بناء المصانع، أو استصلاح الأراضي لغايات الزراعة استثماراً، نظراً لسرعة العائد المتوقع منه، وضخامته في غالب الأحيان، وعليه كانت معظم المخصصات المرصودة في الموازنة المالية للدول تذهب إلى القطاعات المادية، وكان ذلك على حساب التعليم، ومع الزمن لاحظ المراقبون، والمهتمون، ومتخذو القرار، فروقاً كبيرةً، وجوهريةً بين العامل المتعلم، والعامل غير المتعلم، أو الأمي، وكان الفارق يصب في مصلحة المتعلم، سواء أكان ذلك في القدرة، أو مستوى الفاقد، أو مواكبة التطورات في أساليب العمل، فبدأت النظرة إلى التعليم، والإنفاق عليه تتغير تدريجياً، فبدأ يظهر مفهوم رأس المال البشري (Human Capital)، وينتشر بين علماء الاقتصاد والتربية، فتعزز الاعتقاد بأن التعليم يصقل مهارات الإنسان، ويعزز من قدراته على اكتساب صفاتٍ جديدةٍ، يستفيد منها في الحاضر والمستقبل، وبشكلٍ يفوق ما تم إنفاقه على تعلمه، وقد مرت عملية النظر إلى التعليم على أنه استثمار بمرحلتين أساسيتين هما[9]:

1. مرحلة التقرير: والتي لاحظ فيها المتخصصون، والمفكرون فروقاً أساسيةً، واختلافات بين المتعلمين، وغيرهم في الجوانب السلوكية، والتربوية مما دفعهم للاعتراف بوجود آثارٍ، وعوائد ايجابيةٍ للتعليم في بناء الإنسان.

8 – في اقتصاديات التعليم، عبد الله زاهي الرشدان، (2008)، ط 3 ، (عمان: دار وائل للنشر) ص 214.

9 – الإدارة والتخطيط التربوي: النظرية والتطبيق، محمد حسنين العجمي، (2008)، ط1، (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)، ص ص 466-467.

2. مرحلة القياس: حيث اعتمد الباحثون في هذه المرحلة على معطيات مرحلة التقرير، فحاولوا قياس بعض آثار التعليم في الدخل الفردي والقومي، وفي الجوانب الشخصية المختلفة، وساعد في ذلك تطور وسائل القياس، وتوافر البيانات، والمعلومات، وقد استخدم في هذه المرحلة أسلوب تحليل الكلفة والعائد (Cost & Benefit Analysis) في المقارنة بين كلفة التعليم، والعوائد، والمكتسبات المادية المتوقع تحقيقها في المستقبل، كما استخدم أسلوب الباقي المستند إلى مفهوم دالة الناتج (Production Function) لتعرف، والكشف عن مدى مساهمة التربية في النمو الاقتصادي لدولةٍ ما، فأخذت المجتمعات تنفق على التعليم مما جعلها تفكر في مدى فائدة هذا الإنفاق، وهل من عائدٍ اقتصاديٍ من ورائه، فانتقلت النظرة إلى الإنفاق على التعليم بوصفه استهلاكاً، إلى الإنفاق على التعليم بوصفه استثماراً اقتصادياً، وله عائدٌ على الدولة، والمجتمع.

وقد اهتم علم اقتصاديات التعليم بتقويم التربية اقتصادياً، من خلال القيام بقياس الكفاءة، والتنمية، والاستثمار، والمنافسة، والعرض، والطلب، والتمويل، من متغيرات الاقتصاد، وقد أولى الاقتصاديون اهتماماً كبيراً بالتربية والتعليم، لأسبابٍ عديدةٍ منها: التزايد والنمو المتسارع في نفقات التعليم، ونمو أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الأساسي، والثانوي، والعالي، وكبر حجم التدفق الطلابي، ومحاولة التغلب على الأعباء الدراسية، وتغير النظرة إلى التعليم من استهلاكية إلى استثمارية، وضرورة تدريب الطاقات العاملة، وتأهيلها للقيام بالمهام الموكولة إليها[10].

العوامل التي أدت إلى اعتبار التعليم استثمارا في رأس المال البشري:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤكد اعتبار التعليم استثماراً في رأس المال البشري ومنها[11]:

1. أثبتت البحوث والدراسات المتعلقة بقياس العائد من التعليم تنامي، وتعاظم قدرة الأفراد المتعلمين على الكسب، وتزايد دخولهم بسبب التعليم.
2. أثبتت البحوث والدراسات المتعلقة بحساب العائد الاقتصادي للتعليم، وجود عائدٍ اقتصاديٍ يرتبط بعلاقةٍ ارتباطيةٍ طرديةٍ بين نسبة العائد، وبين المستوى التعليمي للأفراد.
3. يسهم النظام التربوي، والتعليمي، في الكشف عن المواهب الكامنة للأفراد، فيعمل النظام التعليمي على تبني المواهب، ورعايتها، وتوجيهها لتقدم خلاصة خبراتها، وإمكاناتها للمجتمع، مما يسهم في تقدم المجتمع، ورقيه في المجالات كافة.
4. تتضمن التنمية الاقتصادية تغييراتٍ كثيرةٍ في أنواع العمل، وتحتاج إلى أنواعَ مختلفةٍ من العاملين ذوي المهارة، والقادرين على التكيف مع الأعمال الجديدة، ويسهم التعليم في زيادة القدرة على التكيف مع التغيرات المستجدة في فرص العمل، التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي.

10-"اقتصاديات التعليم: الاستثمار في التعليم وعوائده المادية"، انمار مصطفى زيد الكيلاني، (2010) ، رسالة التربية – سلطنة عُمان، ع 29، ص 48.

11 – الإدارة والتخطيط التربوي: النظرية والتطبيق، محمد حسنين العجمي،(2008)، ط1، (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)، ص ص 468-470.

5. يقوم النظام التربوي، والتعليمي، بإجراء مراجعاتٍ دوريةٍ لحاجات المجتمع المستقبلية، من أفرادٍ مزودين بمعارفَ، ومهاراتٍ ذات سويةٍ جيدةٍ، حيث يقوم برفد المجتمع بالقوى العاملة التي يتطلبها الاقتصاد المتطور.
6. يعد التعليم من العوامل المؤثرة في الدخل القومي، والتي تسهم بدرجةٍ عاليةٍ في النمو الاقتصادي.
7. الشعب المتعلم أقل مقاومةً، ومعانداً للإصلاح، وأكثر استجابةً لمتطلبات التنمية، وهذا العائد يمكن حسابه من خلال ما يمكن أن ينفق على المحاكم، والسجون، والأمن، وغيره من الإدارات التي يمكن الاستغناء عن معظمها لدى المجتمعات المتعلمة.
8. يسهم التعليم في إعداد القوى البشرية، القادرة، والمؤهلة، وذات الخبرة، والتي يحتاجها الاقتصاد الحديث عن طريق مراجعة حاجات المستقبل من: قوى عاملةٍ، مؤهلةٍ، ومدربةٍ، ومزودةٍ بالمعارف، والمهارات المتعددة.
9. هناك عاملان هما: العمل، والقدرة عليه، من العوامل التي لا يمكن أن تتحسن، أو تتطور إلا عن طريق التربية والتعليم، الأمر الذي يعزز أن التعليم استثمار.

اختارت الدول العربية مع بدية القرن الحادي والعشرين خيار التجديد، والتطوير التربوي، وتنمية العلم، والتكنولوجيا، بوصفها السبيل لتطوير الحياة، الأمر الذي رتب على مؤسسات التعليم العالي ضرورة الاهتمام بتجهيز السبل اللازمة لتحقيق التنمية في المجالات جميعها، وإعداد الطلبة للدخول في معترك الحياة مسلحين بكمٍ من المعارف، والمهارات، والآليات، والكفايات التي تمكنهم من القيام بالأدوار المنوطة بهم في معترك الحياة حق القيام، الأمر الذي تطلب التعامل مع التعليم العالي بوصفه استثماراً طويل الأمد، ويؤتي أُكله في مختلف القطاعات الأخرى، التي تتأثر بما يخرج من مؤسسات التعليم العالي سلباً وإيجاباً، وبما يتفق وطبيعة هذا المخرج، فالخريجون الأقوياء، والمؤهلون، والمدربون، سيسهمون في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وبقوةٍ، بينما العكس بالعكس، وعليه كان الاستثمار في التعليم يعني تحسينا في نوعية النظم التعليمية، والعمل على تجديدها، وتطويرها، وفق المتطلبات الحالية، والمستقبلية، كما أن الاستثمار في التعليم عموماً، والتعليم العالي على وجه الخصوص، من شأنه الإسهام في تعبئة الطاقات الذاتية، وتعظيمها، وتوجيهها نحو التحرر من السيطرة، والتبعية التي باتت تحكم النظام الاقتصادي العالمي القائم حالياً – هذا من جهة- ومن جهةٍ أخرى، إشباع الحاجات الأساسية للشعوب سواء أكانت ماديةً أم معنويةً، مع العمل على رفع سوية الرفاه الاجتماعي لمختلف مكونات المجتمع وعناصره[12].

كما أن كلفة التعليم العالي أصبحت في تزايدٍ مستمرٍ، وقد أسهم تزايد تطور صناعة التقنيات التعليمية، الرامي إلى تأمين مخرجاتٍ تعليميةٍ ذات سويةٍ، ومستوى عاليين، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة تأمين موارد كبيرةٍ للاستثمار في قطاع التعليم العالي، مع ضرورة عدم تحميل ذلك كله للرسوم الجامعية التي يدفعها الطلبة، وضرورة إسهام الجهات الحكومية المشرفة على التعليم العالي، والبحث عن موارد استثمارية، عن طريق البحث العلمي، والدراسات، والاتفاقيات الدولية، والمحلية مع الشركات، والمؤسسات ذات العلاقة، وتشجيع الوقفيات في هذا المجال[13].

12- إدارة التعليم العالي (التحديات، نماذج حديثة، آفاق مستقبلية)، أحمد الخطيب، (2015) ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، ناشرون) ص 294.

13- التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، سعيد بن حمد الربيعي، (2008)، ط1، إصدار 1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع).ص ص 67-70.

ويعد التعليم نظاماً، وعمليةً، حجر الأساس في بناء المجتمع، وتحقيق نهضته، وتقدمه، وهو يتفاعل مع الأنظمة الأخرى بعلاقات تأثيرٍ وتأثّرٍ، تؤدي بدورها إلى استمرارية الحياة في المجتمعات، الأمر الذي رتب مسؤولياتٍ تتمثل في ضرورة استمرارية منظومة التعليم، وتجديدها، وتطويرها، وإصلاحها بما يضمن تحقيق طموحات المجتمع الحالية، والمستقبلية، كون التعليم يؤدي دوراً رئيساً في عملية التنمية البشرية، ويدفع نحو تحقيق تقدم المجتمع ورُقيّه، ويساعد الأفراد في أن يكونوا أكثر إنتاجيةً في مجتمعاتهم، وأكثر رشداً في عمليات الاستهلاك، ويزيد لديهم من قدرات الابتكار، والإبداع، وعليه حرصت المجتمعات على الاستثمار في التعليم، وسعت نحو توفير الظروف اللازمة لتحقيق ذلك، وتمكينه من تحقيق الأهداف القومية للمجتمع من خلال حث الخطى نحو إصلاح منظومة التعليم، وتطويرها، وفق قناعةٍ راسخةٍ بأن التعليم يمثل ضرورةً قوميةً، والمرتكز للأمن القومي، والسلم الاجتماعي للمجتمع، آخذين بعين الاعتبار مشكلات اليوم، ووعيٍ بتحديات المستقبل[14].

ويمكن النظر إلى مستقبل التعليم العالي من خلال مجموعةٍ من المعطيات، والمؤشرات التي توحي بأن منظومة التعليم العالي تمر بعملية مخاضٍ قويةٍ، ترافقها تحدياتٌ جسامٌ ترتبت نتيجة المطالب المجتمعية من قطاع التعليم العالي بفعل تزايد، وتعاظم دور التعليم العالي، وإسهاماته في التطوير، ووجود حالة من التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي لتقديم خدماتٍ أفضل، وبكلفةٍ اقتصاديةٍ معقولةٍ، أسهم في ذلك توافر التقنيات الحديثة، وتطور وسائل الاتصال، والتواصل الجديدة والإبداعية[15].

وقد كشف تقرير العلوم العالمي(World Science Report) الصادر عن اليونسكو في عام (1996) عن غياب التناسق، والتماثل في توزيع العلوم حول العالم، حيث لا تتجاوز حصة الدول النامية في الإنفاق الكلي على البحث والتطوير (10%)، في حين تصل حصة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي (85%)، والدول الصناعية (2-3%)، من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في الدول العربية فقد بلغت نسبة ما أنفقته على التعليم العالي (0.8%) من الدخل الإجمالي العربي[16].

العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم:

من العوامل المؤثرة في الإنفاق على التعليم[17] :

1. عوامل داخلية، وترتبط بشكلٍ كبيرٍ بالمؤسسات التعليمية، ومنها: مستوى الأجور للعاملين بالمؤسسات التربوية، والتعليمية، والتوزيع العمري للهيئات التدريسية، والتعليمية، حيث يزداد الإنفاق بازدياد العمر، ومستوى التقنيات التعليمية حيث يتناسب مستوى الإنفاق طردياً مع مستوى التقنيات التعليمية المستخدمة، والنصاب التدريسي للمعلم، أو عضو هيئة التدريس، فإذا ما كان نصاب المدرس

14- اصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، محمد صبري الحوت، (2008)، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية). ص 14

15- سعيد الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 595-596.

16 - فلسفة إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي، هناء محمود القيسي، (2011)، ط1، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع) ص ص 277- 278.

17 - عبد الله زاهي الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص 100.

منخفضاً، تطلب ذلك زيادةً في أعضاء هيئة التدريس، وترتب على ذلك زيادةً في النفقات التعليمية، وارتفاع حجم الهدر التعليمي الناجم عن الرسوب، أو التسرب.

2. عوامل خارجية: هي عوامل لا ترتبط بشكلٍ مباشرٍ بالمؤسسة التعليمية، أو التربوية، مثل: مستوى الدخل القومي العام، فكلما زاد مستوى الدخل القومي ترتب على ذلك زيادةً في دخل الأفراد، مما يسهم في زيادة الإنفاق على التعليم، وكذلك مستوى النفقات المعيشية، ويرتبط بذلك مستوى الأسعار للخدمات، والسلع فأي ارتفاعٍ على السلع، والخدمات يترتب عليه وبشكلٍ متزامنٍ زيادةً في الإنفاق التعليمي، وكذلك المستوى التقني العام في المجتمع، حيث يتناسب طردياً مع الإنفاق على التعليم، وأخيراً التوزيع العمري للسكان، فإذا ما كان مستوى العمر للهيئات التدريسية مرتفعاً ترتب على ذلك زيادةً في الإنفاق على التعليم.

هذا وقد تزايدت النفقات التعليمية لأسبابٍ متعددةٍ منها: التوسُّع في التعليم، والطلب المتزايد عليه، وتذبذب الأسعار الذي ترتب عليه زياداتٍ ملحوظةٍ في كلفة التعليم، وتطوير الخدمات التعليمية والبنيات الرئيسة من مبانٍ وتجهيزاتٍ، وتنامي الاهتمام بالتعليم العالي، وظهور علوم حديثة تتطلب تكلفةً عاليةً[18].

عوائد الاستثمار في التعليم:

تنعكس عوائد الاستثمار في التعليم على كل من الأفراد، والمجتمعات، فعلى الصعيد الفردي (الخاص) يتمثل العائد من الاستثمار في التعليم بمستوى الفائدة التي يحصل عليها الأفراد على شكل مكتسباتٍ مباشرةٍ مترتبةٍ على تعليمه، وتزايد قدرته الإنتاجية، ويتمثل ذلك في: الدخل النقدي، وهو الدخل المباشر الناجم عن الاستثمار في التعليم، والمتمثل في التعليم، والتدريب، والتأهيل، وهناك علاقةٌ ارتباطيةٌ إيجابيةٌ مباشرةٌ بين زيادة المستوى التعليمي، وزيادة الدخل، وتحسُّن المستوى المادي، وهناك الدخل العيني، وهو الدخل الناتج من الاستثمار في التعليم، والذي يُستهلك بشكلٍ مباشرٍ، أي دخلٍ ماديٍ غير مباشرٍ، وهناك الدخل النفسي، وهو الدخل المعنوي، والمُعبَّر عنه في درجة الإشباع الروحي، والنفسي، والفكري بحيث يشعر الفرد معه بالسعادة، والراحة النفسية، مما ينعكس على مستوى السعادة والارتياح النفسي لديه، اما العائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم فهو ما يمكن أن يحققه المجتمع من فوائد، ومكتسباتٍ نتيجة تعلم أفراده، فقطاع التعليم يتولى مهمة إعداد القوى العاملة، وتدريبها، وتأهيلها، في جميع فئات المجتمع، وعليه يعد التعليم قطاعاً حيوياً مؤثراً في التنمية بالمجتمع، فضلاً عن العوائد الاجتماعية غير المنظورة للتعليم، مثل: ممارسة السلوكات الحضارية، واحترام القوانين، والتشريعات، والملكيات العامة، وتعرف والالتزام بالحقوق، والواجبات، والالتزام بالقيم المجتمعية، وارتفاع المستوى، والوعي الصحي للأفراد[19].

ويتكون البناء الاجتماعي للمجتمع من عنصرين، أو دعامتين رئيستين هما: التطور الاقتصادي للمجتمع (البناء المادي)، والتطور الثقافي للمجتمع (البناء غير المادي)، ولا بد من مسايرة أحدهما للآخر لضمان تطور وسائله، وأدواته، حيث أن محاولة تحقيق التنمية الاقتصادية دون تحقيق تنميةٍ اجتماعيةٍ من شأنه إحداث خللٍ اجتماعيٍ، وظهور فراغٍ حضاريٍ، ينتج عنه في النتيجة اضطرابٌ في

18- التخطيط التربوي والتنمية البشرية، عصام الدين برير آدم، (2015)، (الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي). ص 105

19- التخطيط التربوي والتنمية البشرية، عصام الدين برير آدم، (2015)، (الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي). ص ص 108-109.

مؤسسات المجتمع، ووظائفها، وتصبح القيم الاجتماعية، والاتجاهات السلوكية غير مواكبةٍ، وغير منسجمةٍ مع النمو الاقتصادي، فيحصل نوعٌ من انعدام التوازن، وقصورٌ في دور المؤسسات المجتمعية، فتزيد نسبة ارتكاب الجرائم، والانحراف، والإدمان، والاضطرابات العقلية، والنفسية بين أفراد المجتمع، ومن العوامل المؤثرة في النمو الاجتماعي، والاقتصادي للمجتمع: حجم القوى العاملة، وحجم رأس المال المستثمر، ومدى تطبيق المعارف الجديدة، والاستقرار السياسي، والأمني في المجتمع، وحجم الاستثمار في التعليم [20].

وهناك العائد الاقتصادي للتعليم، والذي يهدف إلى: دراسة العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم، وبيان دور، ودرجة مساهمة التعليم في التنمية الاقتصادية، وإجراء مقارناتٍ بين العائد من التعليم، وعوائد الاستثمار في قطاعات أخرى، والتعرف إلى أي أنواع التعليم تشكل عائداً اقتصادياً مرتفعاً، وتزويد المخططين التربويين بمعلوماتٍ تساعدهم في دراسة العائد الاقتصادي للتعليم، تمكنهم من إجراء دراساتٍ لتعرف العلاقة بين التعليم، ومتطلبات سوق العمل، ودراسة الأهمية الاقتصادية للسياسات التعليمية في المجتمع، والإسهام، والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد في النشاطات التعليمية المتنوعة[21].

قياس العائد من الاستثمار في التعليم:

ترتكز النظرة الاقتصادية لأي مشروعٍ في حساب العائد من الاستثمارات المستخدمة فيه، ومقارنتها مع التكاليف، أو النفقات التي تم صرفها، وبما أن التعليم نشاطٌ إنتاجيٌ على الأمد البعيد، ويمكن اعتبار الإنفاق فيه استثماراً للموارد المتاحة في سبيل تحقيق نتائج محددةٍ، هنا يبرز التساؤل المشروع الآتي: ما مقدار العائد الصافي الذي يمكن أن يدره النشاط قياساً بما تم إنفاقه عليه من أموالٍ، سواء أكانت بشكلٍ مباشرٍ، أم بشكلٍ غير مباشرٍ مثل: المباني، والأجور، والرواتب، والمكافآت، والحوافز، والكتب، والعمليات الإدارية، الأمر الذي يقود إلى البحث في عوائد الاستثمار في التعليم، فقد حاول الاقتصاديون قياس مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي، وحاولوا حساب العائد من التعليم، لكن واجهتهم صعوبةٌ متمثلةٌ في تحويل عائد التعليم إلى تقديراتٍ نقديةٍ مباشرةٍ، وقد بين الاقتصادي الأمريكي شولتز (Shultz) أستاذ الاقتصاد بجامعة شيكاغو في ولاية ايلينوي الأمريكية إمكانية قياس العائد من التعليم من ناحيتين: مباشرة، وغير مباشرة، للاقتصاد القومي حيث يعد التعليم اقتصاديات خارجية بالنسبة للأجهزة الإنتاجية[22].

وهناك وجهات نظرٍ مختلفةٍ يتبناها التربويون عند محاولتهم قياس العائد الاقتصادي من التعليم وهي[23]:

1. وجهة نظرٍ تتبنى أن التعليم يعد ظاهرةً إنسانيةً تسمو فوق أي حسابٍ أو تقديرٍ، وهي لا تقدر بمالٍ، ولا يمكن حسابُها.
2. وجهة نظرٍ ترى أن قياس العائد من التعليم يسهم في إبراز دوره في التنمية الاقتصادية، سواء أكان على المستوى الفردي، أم المستوى القومي، لكنهم يعارضون استخدام الأساليب والمقاييس المستخدمة من قبل الاقتصاديين في المجالات المادية.

20- " الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية (دراسة تحليلية)"، امال العرباوي، (1997)، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع (35) ، ص211

21- التخطيط التربوي والتنمية البشرية، عصام الدين برير آدم، (2015)، (الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي). ص 110.

22- في اقتصاديات التعليم، عبد الله زاهي الرشدان، (2008)، ط 3، (عمان: دار وائل للنشر) ص 176.

23- اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم، عبد الغني النوري، (1988)، (الدوحة: دار الثقافة) ، ص 147

3. وجهة نظرٍ تؤيد مبدأ قياس العائد من التعليم بشكلٍ مطلقٍ، ولا ترى ما يمنع من استخدام أساليب القياس نفسها التي يستخدمها الاقتصاديون في ذلك.

حجم الاستثمار في التعليم العالي في الوطن العربي:

تحاول الدول العربية إعطاء قطاع التعليم العالي أهميةً في مجال الاستثمار، والإنفاق على هذا القطاع الهام، حيث قفزت نسبة الإنفاق على التعليم العالي قياساً بما ينفق على التعليم في الدول العربية من (7.4%) سنة (1970) إلى (13.3%) عام (1980) إلى (18.8%) عام (1990) إلى (26.3%) عام (2000) ، وارتفع عدد الجامعات العربية من (23) جامعة في مطلع ستينيات القرن الماضي إلى ما يزيد عن (240) جامعة حالياً، رافق ذلك تزايدٌ في أعداد الطلبة الملتحقين في هذه الجامعات فضلاً عن الزيادة في الطاقة الاستيعابية لها بسبب التوسع، وتزايد أعداد أعضاء هيئة التدريس، حيث يزيد عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات عن أربعة ملايين طالب، وينوف أعضاء هيئة التدريس عن (140) ألف عضو هيئة تدريس، إضافة إلى حوالي (200) ألف طالب دراسات عليا، كما تشير الإحصاءات إلى دخول حوالي (8) ملايين شخص من حملة الشهادات الجامعية، والعليا إلى سوق العمل العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين[24].

الاستثمار في التعليم في المملكة العربية السعودية:

تؤمن المملكة العربية السعودية بأن الاستثمار في التعليم يسهم في زيادة الدخل الاجتماعي المستقبلي، والمتمثل في مجموع دخول الأفراد (المكاسب) المتوقعة خلال أعمارهم الاقتصادية، وتتساوى الزيادة في الدخول الفردية الناتجة عن عملية الاستثمار في التعليم، فضلاً عن أن العائد الاجتماعي من الاستثمار في التعليم، والمتمثل في نشر المعرفة، ونمو الوعي الاجتماعي، يمثّل رافداً إضافياً في الناتج القومي الناجم عن التعليم، والذي ينعكس على المجتمع بأسره، كما أن الاستثمار في التعليم العالي يترتب عليه تحقيق عائدٍ، ودخلٍ عاليين نسبياً، يسهمان في إشباع رغبات الخريجين، وتحقيق ذواتهم، فضلاً عن أن الدولة تستثمر في التعليم العالي لعلمها، وإدراكها، وقناعتها بحاجة المجتمع للمواطن الحاصل على تعليمٍ جيدٍ، الأمر الذي ينعكس بالنتيجة على رفع انتاجيته من جهة، وزيادة وعيه، وتطوير عاداته الاستهلاكية، والاجتماعية من جهة أخرى، الأمر الذي يسهم في تطوير، وإثراء العملية التنموية، ونمو الوعي، وتربية النشء، وهذا كله لن يتحقق إلا بالاستثمار في التعليم العالي، كما أن هناك اعتبارات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، ترتب على الحكومة السعودية ضرورة زيادة النفقات في قطاع التعليم العالي حيث أن أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-1997)تضاعف إلى أكثر من ثلاثين ضعفاً، حيث انتقل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في السعودية من (8492) طالباً وطالبةً في عام 1970 إلى (264484) طالبا وطالبة في عام (1997)[25].

24 -"مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية"، بولرباح عسالي، (2008)، المستقبل العربي، لبنان، مج 31، ع 537، ص ص 57-60.

25- "التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية : دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية"، عبد الله بن محمد المالكي واحمد بن سليمان عبيد (2004) ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 114، ص ص143-176.

الاستثمار في التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية:

بدأ الاستثمار في التعليم العالي في الأردن في عام (1962) بتأسيس الجامعة الأردنية، وقبل ذلك كان التعليم محصوراً ببعض المعاهد المتوسطة، والتي يحصل خريجوها على درجة دبلوم متوسط، أما من يريد الحصول على شهادة جامعية فلم يكن أمامه إلا السفر خارج الأردن، وتحمل الكلفة الإضافية المترتبة على هذا القرار، وكان التعليم العالي في الخارج محصوراً في الطبقة القادرة على تحمل النفقات المادية العالية نسبياً، مقارنة بمستوى الدخل في ذلك الوقت، ثم توالى إنشاء الجامعات الرسمية، فتأسست في عام (1976) جامعة اليرموك، وفي عام (1981) جامعة مؤتة، وفي عام (1986) جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وفي عام (1994) جامعة ال البيت [26]، ثم توالى بعد ذلك تأسيس جامعات: الهاشمية(1995)، والبلقاء التطبيقية (1997)، والحسين بن طلال(1999)، والألمانية الأردنية (2005).

ثم بدأ الاستثمار في الجامعات الأهلية (الخاصة) حيث أنشئت أول جامعة خاصة في الأردن عام (1990) وهي جامعة عمان الأهلية، ثم توالى إنشاء الجامعات الخاصة، نتيجة الطلب المتزايد على التعليم العالي، وعدم قدرة الجامعات الأردنية الرسمية على استيعاب خريجي الثانوية العامة جميعهم، الأمر الذي دفع بالمستثمرين للاستثمار في التعليم العالي، وإنشاء جامعاتٍ خاصةٍ ليصل عددها اليوم إلى أكثر من عشرين جامعة، تضم طلبة من الأردن والخارج.

وفي الوقت الحالي أكثر من ثلث سكان الأردن على مقاعد الدراسة سواء في المدارس، أم المعاهد المتوسطة، أم الجامعات سواء في الأردن أم في الخارج، ويتسم المجتمع الأردني بأنه مجتمع شباب(60%) من سكانه أعمارهم ضمن الفئة (19) سنة أو أقل منهم (90%) في المدارس، وأكثر من (26%) ممن ينهون الثانوية العامة يلتحقون بالجامعات[27].

وقد تطور أعداد الملتحقين بالتعليم العالي في الأردن من (2737) طالباً وطالبةً في عام (1969/1968) إلى (88506) في عام (1992/ 1993) أي تضاعف أكثر من ثلاثين مرة [28]. وفي العام (2015/2014) زاد عدد الطلبة الأردنيين الملتحقين في الجامعات الأردنية عن (290) الف طالبٍ وطالبةٍ[29].

الاستثمار في التعليم في الجمهورية اليمنية:

شهد التعليم في اليمن استثماراً تمثّل في زيادة حجم النفقات على التعليم من (89.6) مليون ريال في عام (2000) إلى أكثر من (186.3) مليار ريال في عام (2006)، لإيمان الحكومة اليمنية بأن التعليم يمثل المرتكز الرئيس للنهوض الاقتصادي، والاجتماعي، فتعاملت الدولة مع التعليم بوصفه استثماراً استراتيجياً على المدى الطويل، وفي قطاع التعليم العالي فقد ارتفعت النفقات المرصودة في موازنة

26- التعليم العالي في الاردن بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص، ماجد بدر(1994)، (عمّان: مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الاوسط).ص ص 13-15.

27- المرجع السابق، ص 15.

28- المرجع السابق، ص 72.

29- احصائية صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عمان- الأردن، الموقع الرسمي للوزارة .

الدولة من (25.5) مليار ريال في عام (2004)، إلى (34.7)مليار ريال في عام (2006)، وشهد التعليم العالي توسعاً ملحوظاً في إنشاء الكليات، وزيادةً في الإيفاد الخارجي[30].

صعوبات ومعوقات خطط الاستثمار في التعليم:

هناك صعوبات ومعوقات تواجه خطط الاستثمار في التعليم، مما يؤثِّر في عملية التنمية، ويترتب عليها بعض الآثار الاجتماعية، ومنها[31]:

1. ضعف تأثير الخطط القومية على عوائد التعليم الاجتماعية: يسعى التخطيط إلى زيادة ومضاعفة الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة، ورفع مستوى العمالة المنتجة، ويعد التعليم حجر الأساس في كل خطةٍ للتنمية الشاملة، ولتحقيق الزيادة في ذلك، لا بد أن تعمل الدول على تخطيط التعليم، والتعامل معه كاستثمار، يوفر القوى البشرية المناسبة على مستوى الكم والكيف، وضمان وجودهم لتنفيذ مشاريع خطط التنمية، وعليه هناك علاقة مصيرية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، فالأول شرط للثاني، وعلى الرغم من الأثر الذي يحدثه التعليم في محاور التنمية البشرية، إلا أنه توجد قضايا تؤدي إلى إضعاف قيمة التعليم، ونتائجه وتؤثر في إسهام التعليم في عملية التنمية بشكلٍ عامٍ، والبشرية بشكلٍ خاصٍ، والمتمثلة في غياب سياسةٍ مستقرةٍ للتعليم العام، والعالي، وغياب فلسفةٍ تعليميةٍ واضحةٍ، وغياب الطابع القومي للتعليم.
2. الضغوط الشعبية للالتحاق بالتعليم العالي: في ظل عدم توافر وظائف لخريجي الثانوية العامة، يلجأ الكثيرون منهم إلى الالتحاق في مرحلة التعليم العالي، أملاً في الحصول على فرصة عملٍ في المستقبل.
3. صعوبة حصر الاحتياجات من القوى البشرية: تعد عملية التوفيق بين سياسات القبول في المراحل التعليمية، ونوعها، وحاجات خطط التنمية الاجتماعية، والاقتصادية عمليةً معقدةً، نظراً لصعوبة حصر القوى العاملة من حيث: أعدادها، ومستوياتها، وتخصصاتها بشكلٍ دقيقٍ، ومدى كفايتها لتحقيق المتطلبات المستقبلية.
4. ضعف دور القطاع الخاص في التنمية البشرية: لا زال موضوع مواجهة انخفاض المستوى المعيشي، والبطالة، والفقر، والتعامل معها من مسؤولية الحكومات، في حين يركز القطاع الخاص على كيفية جني الأرباح، وزيادة الدخل، وتقليل النفقات، حتى وإن كان ذلك على حساب المنتج وجودته، مغفلاً دوره في تولي المسؤولية الاجتماعية من خلال النشاط الاقتصادي، والاستثمار في التعليم العالي.

التوصيات:

30 – " أثـر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية قياسية) " ، محمد يحيى الرفيق (2010) ، ورقـة عمل مقدمة إلى: المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، ليبيا، 13-15 نيسان (ابريل) 2010. http://www.7ou.edu.ly/alsatil/conf42010/1/38.pdf

31 – الإدارة والتخطيط التربوي: النظرية والتطبيق، محمد حسنين العجمي، (2008)، ط1، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة) ص 470-473.

يوصي الباحث بما يأتي:

1. لا بد من التركيز في قياس الاستثمار في التعليم على العوائد الاقتصادية، والاجتماعية، التي يحققها للفرد والمجتمع .
2. يعود سبب ضعف العوائد الاجتماعية للتعليم إلى انخفاض نسبة الملتحقين في التعليم الجامعي عن النسب العالمية، فبعض الدول الإفريقية تكاد نسبة الأمية فيها تزيد عن النصف، وعليه لا بد من زيادة عدد المدارس، والكليات، والمعاهد، والجامعات .
3. تشجيع ابتعاث الطلبة الخريجين في مرحلة البكالوريوس إلى دولٍ متقدمةٍ علمياً، وأكاديمياً، ليعودوا ناقلين للخبرات الايجابية التي تعلموها من هذه الدول إلى دولهم.
4. التركيز على التعليم بالدرجة الأولى، باعتباره المدخل الرئيس للتنمية البشرية.
5. التركيز على جودة التعليم في جميع مراحله، وتطوير المناهج، وطرائق التدريس، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وقواعد البيانات، في تخريج كفاءاتٍ بشريةٍ قادرةٍ على مواجهة متغيرات العصر، والتعامل معها، وتطويعها لخدمة الإنسانية.
6. قيام الحكومات بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم العالي من خلال تقديم التسهيلات والدعم اللوجستي الذي يمكنها من القيام بعملها على أفضل وجه، مع وجود رقابةٍ حكوميةٍ، للتأكد من جودة المخرجات، وقانونية الإجراءات المتبعة.

المراجع:

1. اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم، النوري: عبد الغني ، (1988)، (الدوحة: دار الثقافة).
2. "أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية قياسية)"، الرفيق: محمد يحي (2010) ، ورقة عمل مقدمة إلى : المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل ، ليبيا ، 13-15 نيسان (ابريل) 2010. http://www.7ou.edu.ly/alsatil/conf42010/1/38.pdf
3. إحصائية عن أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات الأردنية للعام 2015/2014، المملكة الاردنية الهاشمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2015)، عمان- الأردن، الموقع الرسمي للوزارة .
4. إدارة التعليم العالي (التحديات، نماذج حديثة، آفاق مستقبلية)الخطيب: أحمد ، (2015) ، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، ناشرون).
5. الإدارة والتخطيط التربوي: النظرية والتطبيق، العجمي: محمد حسنين، (2008)، ط1،(عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة).
6. " الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية (دراسة تحليلية)"، العرباوي : آمال ، (1997)، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع (35) ، ص ص 208-256.
7. "الاستثمار في رأس المال البشري"، الزايد: منى جاسم ، (2012)، ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد في معهد الإدارة العامة - الرياض،10-12 ديسمبر 2012، http://dr-alameri.com/wp-content/uploads/2015/0 ص ص 923- 956.
8. "اقتصاديات التعليم: الاستثمار في التعليم وعوائده المادية"، الكيلاني: أنمار مصطفى زيد ، (2010) ، رسالة التربية – سلطنة عُمان، ع 29، ص ص 46-51 .
9. اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، فلية : فاروق عبده ، (2003)، ط1، (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة).
10. التخطيط التربوي والتنمية البشرية، آدم: عصام الدين برير ، (2015)، (الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي).
11. التعليم العالي في الأردن بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص، بدر: ماجد (1994)، (عمّان: مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الاوسط).
12. التعليم العالي في عصر المعرفة: التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، الربيعي: سعيد بن حمد ، (2008)، ط1 ، إصدار 1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع).
13. "التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية"، المالكي: عبد الله بن محمد و عبيد: احمد بن سليمان (2004) ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 114، ص ص143-176.

14."دور التعليم العالي في التطوير الاقتصادي"، حازمه: يوسف ، (1986)، ورقة عمل منشورة مقدمة إلى : اللقاء العلمي الأول: دور التعليم العالي والتكنولوجي في الانعاش الاقتصادي 10-12 تشرين ثاني 1986، الخليل: رابطة الجامعيين وجامعة جنوب كاليفورنيا، ص ص 73-80.

15.فلسفة إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي، القيسي: هناء محمود ، (2011)، ط1، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع).

16.في اقتصاديات التعليم، الرشدان: عبد الله زاهي ، (2008)، ط3، (عمان: دار وائل للنشر).

17." مفهوم الاستثمار في التعليم العالي " ، الزلزلة : يوسف ، (2012)، ورقة عمل مقدمة إلى: المؤتمر التربوي الثاني : الاستثمار في التعليم العالي، جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي ، 31 ايار 2011، ط 1، ص ص 25-28، http://www.orientation94.org/essaydetails.php?eid=164&cid=12

18."مشكلات الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي في البلدان العربية"،عسالي: بولرباح ، (2008)، المستقبل العربي، لبنان، مج 31، ع 537، ص ص 57-79.